المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

اليوم التالي: ورقة رقم ٨

دور مؤسسات الحكم المحلي في حال انهيار أو حل السلطة الوطنية الفلسطينية

د. عبدالناصر مكي

تعقيب: خالد العسيلي

وحدة التحليل الاستراتيجي

تشرين الأول (أكتوبر) 2013

د. عبد الناصر مكي

حاصل على درجة الدكتوراة في الحكم المحلي من الجامعة العبرية 2008. يعمل حاليا ممثل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) في أريحا، وهو استاذ في جامعة بيرزيت، ونشر العديد من الابحاث والدراسات المتعلقة بالهيئات والحكم المحلي.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مؤسسة أكاديمية علمية بحثية مستقلة غير ربحية وغير حكومية يضع سياستها العامة مجلس أمنائها. تأسس المركز في مطلع عام 2000 كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز إلى تطوير المعرفة الفلسطينية وتقويتها في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية؛ والتحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية؛ والبحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية، منها إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، وإجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وتشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة، ونشاطات أخرى. يلتزم المركز الفلسطيني للبحوث بالموضوعية والنـــزاهة العلمية ويعمل على تشجيع تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية وبلورته في أجواء من حرية التعبيروتبادل الآراء.

يتم القيام بالنشاطات والأبحاث في المركز من خلال وحدات ثلاثة: وحدة السياسة الداخلية، وحدة التحليل الاستراتيجي، ووحدة البحـــث المسحي. تقوم هذه الوحدات بممارسة أربعة أنواع من النشاطات: كتابة البحوث والتحليلات السياسية، وإجراء البحوث المسحية التجريبية واستطلاعات الرأي العام، وتشكيل فرق الخبراء ومجموعات العمل، وعقد وتنظيم المؤتمرات واللقاءات. تقوم هذه الوحدات بالتركيز علـــى المستجدات في الساحة الفلسطينية وعلى الموضوعات السياسية ذات الأهمية الخاصة والتي تحتاج إلى البحث العلمي والاكاديمي.

شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله فلسطين
ت: 2964933-2-970+
ف: 2964934-2-970+
pcpsr@pcpsr.org
www.pcpsr.org

اليوم التالي :

دور مؤسسات الحكم المحلي في حال انهيار أو حل السلطة الوطنية الفلسطينية

هذه الورقة واحدة من عشرة أوراق تم اعدادها ضمن مبادرة المركز المسماة "اليوم التالي". تهدف المبادرة إلى دراسة الظروف التي قد تواجه المجتمع والسياسة الفلسطينية في ظل تبلور وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بوظائفها. تعمل هذه الاوراق على فحص نتائج انهيار السلطة او حلها على مجموعة من القضايا المركزية التي تهم الفلسطينيين تشمل الأمن والاقتصاد والتعليم والصحة والقضاء والاتصالات والخدمات الاساسية مثل المياه والكهرباء والحكم المحلي والاوضاع السياسية والمدنية ومستقبل حل الدولتين.

تتناول الأوراق مغزى غياب السلطة والخيارات التي يمكن تبنيها لمعالجة آثار هذا الغياب وتضع توصيات محددة للقطاع قيد البحث. قام خبيران بالتعقيب على كل ورقة من الأوراق المعدة وتمت مناقشة الأوراق والتعقيبات في ورشة عمل مخصصة لكل موضوع.

يشارك مع المركز في هذه المبادرة "مشروع الشرق الأوسط للولايات المتحدة" و"المركز النرويجي لمصادر بناء السلام".

أوراق اليوم التالي

رقم	الموضوع	الكاتب	المعقبون
1	التداعيات الاقتصادية لحل أو انهيار السلطة	د. نصر عبد الكريم	د. سمير عبدالله و م. مازن سنقرط
2	أثر غياب السلطة على الأمن والنظام العام	سعيد زيد	اللواء نصر يوسف و رولاند فريدريغ
3	انهيار السلطة الفلسطينية وأثره على التعليم	د. نعيم ابو الحمص	د. علي الجرباوي و د. مروان عورتاني
4	تأثيرات حل السطة أو انهيارها على الخدمات الصحية المقدمة	د. فتحي ابو مغلي	د. منذر الشريف و د. جهاد مشعل
5	تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على خدمات الاتصالات والبريد	د. مشهور ابو دقة	د. صبري صيدم و عمار العكر
6	تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية على خدمات البنية التحتية	د. عبدالرحمن التميمي	د. شداد العتيلي و م. يحيى عرفات
7	تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على القضاء وعمل المحاكم	ابراهيم البرغوثي	خليل الرفاعي و داود درعاوي
8	دور مؤسسات الحكم المحلي في حال انهيار أو حل السلطة الفلسطينية	د. عبدالناصر مكي	خالد العسيلي
9	تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية على الجوانب السياسية والمدنية	د. سفيان ابو زايدة	د. أيمن دراغمة و د. عزمي الشعيبي
10	مستقبل التسوية السياسية بعد حل السلطة أو انهيارها	أحمد قريع	باسم التميمي و نبيل عمرو

ملخص:

يرتبط الحديث عن اختفاء السلطة الفلسطينية بثلاثة سيناريوهات: إما حل السلطة بقرار من منظمة التحرير الفلسطينية، أو انهيارها بفعل مجموعة من العوامل المرتبطة بسياسات الاحتلال الإسرائيلي، أو اتخاذ قرار إسرائيلي أمريكي بحل السلطة ومحاولة إيجاد قيادة بديلة تتفاوض مع إسرائيل وتتماشى مع الحلول الاستسلامية. ورغم وجود العديد من السلبيات والإيجابيات لحل السلطة، إلا أن هذا الحل يمثل جنوحا سلبيا عن المصالح الفلسطينية العليا.

ولتفادي قرار إسرائيلي بحل السلطة، أو الانهيار الذاتي لها، فإن الخيارات القائمة أمام الفلسطينيين تتمثل في بقاء الوضع الراهن كما هو، أو تفعيل السلطة الفلسطينية كأداة تحرر من أدوات منظمة التحرير.

تعتبر تجربة عام 1976 وتجربة عام 2000 مهمة في بيان دور البلديات في حياة المجتمع الفلسطيني، على أن يقتصر دورها على تقديم الخدمات اليومية الإنسانية، ولا يتعدى دورها إلى مهمات سياسية من المفترض أن تقوم بها جهات أخرى بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية.

في المحصلة النهائية لا يمكن الحديث عن دور مؤسسات الحكم المحلي بمعزل عن مؤسسات المجتمع المدني والقيادات الفلسطينية الموجودة في كل محافظة ومدينة.

في حال اختفاء السلطة الفلسطينية فإن البلديات تستطيع القيام بدور كبير، بل من الممكن أن تقوم بممارسة خدمات أخرى، بحيث لا يؤثر ذلك على خدماتها الأساسية، وذلك ضمن مجموعة من الشروط، وبتعاون المؤسسات والقيادات التي قادت الانتفاضة الأولى. وبالتالي تقوم البلديات مقام السلطة دون أن تتورط في الجانب السياسي والأمني الذي يجب أن تقوم به المؤسسات الدولية والمانحون.

هنالك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية يجب أن تؤخذ في الاعتبار لنجاح مؤسسات الحكم المحلي. تتمثل العوامل الداخلية في الشعب الفلسطيني بكافة شرائحه، والنخب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني. وتتمثل العوامل الخارجية في مؤسسات المجتمع الدولي، والدول المانحة والراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

من أجل أن تقوم هيئات الحكم المحلي بدور فاعل في حال اختفاء السلطة الفلسطينية، فإنه لا بد من بعض التوصيات، مثل:

1- تطوير التشريعات القانونية بحيث تتلاءم مع المرحلة القادمة بما يضمن توسيع صلاحيات الهيئات المحلية وصولا إلى الاستقلال المالي والإداري.

2- إشاعة مفهوم الديمقراطية في قطاع الحكم المحلي، وذلك عبر إجراء انتخابات دورية للمجالس المحلية، مما يؤدي إلى زيادة ثقة المواطنين بالمجالس المحلية ودعمهم لها.

3- ترسيخ مفهوم العمل الجماعي بين المجالس المحلية على اعتبار أن الهيئة المحلية لا تستطيع أن تؤدي الخدمات الكبيرة بمفردها.

4- التوجه نحو مفهوم دمج الهيئات المحلية على اعتبار أن خارطة الحكم المحلي الفلسطيني تحوي عددا هائلا من الهيئات المحلية، الأمر الذي يشكل عقبة أمام تطور قطاع الحكم المحلي.

5- تأهيل القيادات البلدية على مجموعة من المهارات الفنية والمالية والإدارية، وتدريبها بحيث تصبح لديها القدرة على مواجهة التحديات في المستقبل.

6- تغيير المفهوم التقليدي في العلاقة بين وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية، بحيث تتغير العلاقة من سيطرة وهيمنة إلى شراكة وتعاون.

7- ترسيخ مفهوم الحكم المحلي الذي يقوم على خمسة أبعاد هي: الوظيفي ، المالي ،الجغرافي، الانتخابي والسياسي، وذلك لخلق بلديات قوية ومركزية تستطيع قيادة المجتمع الفلسطيني.

تمهيد:

تزايد في الآونة الأخيرة النقاش حول جدوى وجود السلطة الفلسطينية، في الوقت الذي تصاعدت فيه حالة الإحباطلدى العديد من قيادات السلطة ومنظمة التحرير من أن السلطة لم تعد المعبر المرجو للوصول إلى الدولة الفلسطينية، وأن "إسرائيل" أفرغت مشروع التسوية من محتواه . وقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن احتمال انهيار السلطة بالتزامن مع استمرار الأزمة المالية الخانقة، لا سيما بعد أن أوقفت (إسرائيل) تحويلات الضرائب عن السلطة الفلسطينية المقدرة بمائة مليون دولار اثناء البدء بكتابة الدراسة ، حيث تعجز الأخيرة عن توفير رواتب موظفيها الذين يقدرون بمائة وخمسين ألف موظف.

مقدمة:

هذة الورقة ستعالج العديد من القضاياء والمفاهيم التي لها علاقة بمفهوم حل السلطة الفلسطينة وانهيارها ضمن مجموعة من الخيارات والسيناريوهات المتعلقة بحل السلطة وانهيارها . ستقسم الورقة الى مجموعة من الفصول والوحدات على الشكل التالي :المقدمة : حيث تتحدث عن مجمل عام ومن ضمن ذلك هل ينبغي الحديث عن مغزى وجود السلطة الفلسطينية والخدمات التي تقدمها السلطة ومفهوم الانهيار او حل السلطة ومدى خطورة ذلك على الشارع الفلسطيني، وكذلك عن المنهجية المستخدمة في هذة الدراسة .

ستقسم الدراسة الى مجموعة من الوحدات حيث الوحدة الاولى تتحدث عن اهمية الدراسة والإشكالية التي تعالجها الدراسة والهدف من الدراسة والأسلوب المستخدم للوصول الى النتائج المرجوة . في الوحدة الثانية سيتم الحديث عن الخيارات والسيناريوهات التي تودي الى خلق وضع لا تستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية من القيام بأداء واجباتها . وفي الوحدةة الثالثة سيتم الحديث عن الخيارات التي يتم اللجوء اليها لمواجهة وضع لا تستطيع السلطة الفلسطينية ان تقوم بواجبها ومن ثم حل نفسها بنفسها او الاجراءات الاسرائيلية على ارض الواقع ومن ضمنها موسسات الحكم المحلي . والوحدة الرابعة والاخيرة ستركز الدراسة على مجموع من التوصيات والاجراءات التي يمكن استخدامها من اجل التقليل من اثر اختفاء السلطة على القضية الفلسطينية .

هذة الورقة ستبحث في وحداتها المختلفة والتوصيات عن دور موسسات الحكم المحلي في حال اختفاء السلطة الفلسطينية عن النظام السياسي الفلسطيني وما هي المجالات التي تستطيع فيها هذة المؤسسات ان تقوم بها وتغطيها من خلال استعراض اوضاع مشابهة لم تكن السلطة الفلسطينية موجودة كما حدث عام 1976 او في وجود سلطة عاجز ومدمرة كما حدث في الانتفاضة الثانية .

أهداف الدراسة:

1- تهدف الدراسة الى تحديد مغزى انهيار السلطة الفلسطينية وتوقفها عن العمل من خلال تحديد طبيعة المشكلة المحددة وتحديد حجم وخطورة المشكلة وتحديد طبيعة التحديات التي يخلقها كل ذلك للمجتمع الفلسطيني وللقيادة والحركات الفلسطينية بما في ذلك مدى تاثير هذا الانهيار على قطاع غزة وليس على الضفة الغربية فقط والعلاقة مع اسرائيل

2-تحديد مجموعة من الخيارات التي يمكن اللجوء اليها لمواجهة التحديات وتقليص حجم المشكلة والضرر الواقع على المجتمع الفلسطيني والاستفادة من التجارب السابقة والمشابهة.

3- وضع مجموعة من التوصيات الموجهة لمنظمة التحرير الفلسطينية وللحركات والاحزاب ولموسسات المجتمع المدني وتتناول هذة التوصيات خطوات لمنع انهيار السلطة الفلسطينية وفي حال الانهيار فالسؤال الطروح: ما هو دور موسسات الحكم المحلي في داخل المجتمع الفلسطيني من الناحية الخدماتية والسياسية وهل تصبح البلديات بديل عن السلطة الفلسطينية وهل تستطيع هذة المؤسسات ان تواجة الفوضى العارمة والفلتان الامني الناتجة عن اختفاء السلطة عن الوجود وما هو دور منظمة التحرير الفلسطينية بعد حل السلطة.

أهمية البحث:

اهمية البحث تاتي من خلال تناولة واستعراضة لقضية لم يتم الحديث عنها من قبل نظرا لحساسية الموضوع وهو وجود فراغ في النظام السياسي الفلسطيني في حال تم اختفاء او اخفاء السلطة الوطنية الفلسطينية عن الوجود وما هو البديل في حال حصول هذا الموقفوهل تستطيع موسسات الحكم المحلي ان تسد فراغ اختفاء السلطة وهل هذة المؤسسات استطاعت ان تقوم بذلك في الوقت الذي لم تكن السلطة الفلسطينية قائمة .

إن الحديث في هذا الموضوع في الوقت الحاضر يدلل على وجود معيقات وعقبات تمنع السلطة الفلسطينية من اداء مهامها ووظائفها على اكمل وجة على اساس الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الاسرائيلي . واهمية البحث تاتي ايضا من خلال وضع مجموعة من الخيارات والسيناريوهات لمواجه هذا الموقف في حال حصولة وكيف يمكن المحافظة تماسك الشعب الفلسطيني في ظل الظروف الصعبة الناتجة عن اختفاء السلطة الفلسطينية.

مشكلة وأسئلة البحث:

المشكلة الاساسية في البحث هو الخلط الموجود في دراسة المفاهيم الاساسية العامة لهذة الدراسة والمتعلقة بسيناريو حل السلطة او انهيار السلطة. بالاضافة الى عدم معرفة الجهة التي ستقوم بادارة مناطق السلطة الفلسطينية في حال عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها تجاة مواطنيها، وفي نفس الوقت احجام حركة حماس على احلال نفسها محل السلة الوطنية الفلسطينية . هنالك مجموعة من الاسئلة التي تصب في نطاق الموضوع وبحاجة لاجابة من اجل الوصول الى اسباب ونتائج اختفاء السلطة الفلسطينية ووضع الخيارات التي تاتي بعد ذلك مباشرة من اجل منع الفوضى العارمة والاستمرار في تقديم الخدمات للشعب الفلسطيني الذي كان يتلقى خدماتة من السلطة الفلسطينية ومن هذة الاسئلة :

1- التفريق بين سيناريو حل السلطة الفلسطينية من القيادة السياسية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية وبين انهيار السلطة الفلسطينية من خلال مجموعة من الاسباب المتعلقة برغبة اسرائيل في زوال السلطة الفلسطينية عن الخارطة السياسية او من خلال التضيق على عمل السلطة كمنع المستحقات والاموال التابعة للسلطة من الحصول عليها . وهذا يوثر على عمل السلطة مما يودي الى انتشار مظاهر الفوضى العارمة التي سادت اراضي السلطة في الانتفاضة الفلسطينية الثانية ، وكذلك مظاهر الفوضى التي سادت وتسود المناطق الفلسطينية في الوقت الحاضر .

2- هل وصلت القيادة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الى قناعة بان السلطة الفلسطينية اصبحت عبء على مسار القضية الفلسطينية وان السلطة مع مرور الوقت تقوم بطريقة مباشرة او غير مباشرة بخدمة اهداف اسرائيل واعطاء الغطاء الشرعي لاسرائيل بتنفيذ اهدافها ومخططاتها وبالاخص الاجراءات الاسرائيلة على ارض الواقع. وان كافة الاجرءات الاسرائيلية لم يكن ان تتم لولا وجود السلطة الفلسطينية التي اعطت الاحتلال الذرائع والحجج لتغير الوقائع على الارض الفلسطينية . ما هي الايجابيات التي نتجت عن وجود السلطة الفلسطينية وما هي سلبيات عدم وجود السلطة الفلسطينية وفي المقابل ما هي ايجابيات عدم وجود السلطة الفلسطينية وما هي سلبيات وجود السلطة الفلسطينة

3- كيف يمكن مواجهة خيارات عدم وجود السلطة الفلسطينية واختفاوءها عن الساحة السياسية وكيف يمكن الاستمرار في تقديم الخدمات الاساسية للمواطن الفلسطيني . وكذلك الخدمات المتعلقة بهوية هذا المواطن ومن هي الجهة الرسمية التي ستقوم بالتعبير عن حاجات المجتمع الفلسطيني في جميع المجالات

4- ما هو دور منظمة التحريرالفلسطنية في حال اختفاء السلطة الفلسطينية وكذلك موسسات المجتمع المدني وموسسات الحكم المحلي كالبلديات والمجالس المحلية وما هو الدور التي تستطيع هذة الموسسات فعلة لملاء الفراغ في حال انهيار السلطة الى جانب الدور الخدماتي المقدم للمواطن الفلسطيني . هل تستطيع البلديات ان تحل مكان السلطة الفلسطنية في تقديم الخدمات للشعب الفلسطيني من جميع الجوانب.وما هو دور موسسات المجتمع الدولي في حال انهارت السلطة الفلسطينية.

5- كيف يمكن التوفيق بين مفهوم ايصال الخدمة للمواطن الفلسطيني وبين استمرار عمل الموسسات وبالأخص ما هو مستقبل حل الدولتين في ظل التقدم الحاصل للقضية الفلسطنية بعد الاعتراف بالأمم المتحدة بدولة فلسطين كعضو مراقب.

السيناريوهات المتوقعة لاختفاء السلطة الفلسطينية:

1- حل السلطة الفلسطينية من قبل منظمة التحرير الفلسطينية : الحديث عن هذا السيناريو هو الاكثر تدوالا نتيجة لعدم الوصول الى اتفاق سلام بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي . في الوقت الذي يسعى الجانب الفلسطيني الى توصل الى حل مع الجانب الاسرائيلي ، تقوم اسرائيل بتغير الملامح على ارض الواقع وهذا يجعل استحالة التوصل الى تفاهمات مما يودي الى ضعف موقف السلطة وعدم قدرتها على الاستمرار في هذا النهج امام الشارع الفلسطيني .

2- انهيار السلطة الفلسطينية بفعل مجموعة من العوامل المرتبطة بسياسات الاحتلال الاسرائيلي اما عن طريق الضغط على السلطة الفلسطينية عن طريق الفوضى العارمة كالتي سادت قبل فترة او عدم التقدم في مجال المفاوضات مما ينعكس سلبيا على صورة السلطة الفلسطيني امام الراي العام الفلسطيني . في الطريقة الاولى ونتيجة لعدم قدرة السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزامتها تجاة موظلفي القطاع العام بدفع الرواتب والمعاشات وكذلك نتيجة سوء الاحوال الاقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني وكما ساد في الفترة السابقة من مظاهر الفوضى العارمة والمظاهرات غير المنظمة ، فمن المتوقع ان تعود هذة المظاهر لتسود من جديد وتوثر على الاستقرار في المجتمع الفلسطيني .

3- السيناريو الثالث يتعلق بتوصل الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل الى استنتاج بان السلطة الفلسطينية لن تقوم بمزيد من التنازلات الامر الذي يودي الى اتخاذ قرار في واشنطن وتل ابيب بحل السلطة ومحاولة ايجاد قيادة بديلة تتفاوض مع اسراءيل وتتماشى مع الحلول الاستسلامية. ان ذلك يعني ان تقوم سلطة في الاراضي الفلسطينية تتوسط ما بين مفهوم الحكم الذاتي الذي طرح في السابق وتم رفضة من الجانب الفلسطيني وبين مفهوم الادارة المدنية ولكن بشكل اخر يضمن عدم رجوع اسرائيل الى احتلال مناطق السلطة الفلسطينية وكذلك عدم التعاطي مع وظيفة تقديم الخدمة الى المواطن الفلسطيني في مجالات الحياة الاساسية وخصوصا في مجال الصحة والتعليم وايجاد صيغة جديدة للتعامل مع القضاياء المتعلقة بتيسر حياة المواطنين في مواضيع السفر وجواز السفر والتمثيل الخارجي . ان هذا السيناريو يشابة حالة المجتمع الفلسطيني قبل انشاء السلطة الفلسطينية مع اضافة بعض المهام المتعلقة بالامور السابقة ذكرها كجواز السفر والمهام الاجتماعية والخارجية.

مغزى انهيار السلطة والخيارات المتاحة:

أولا : حل السلطة الوطنية الفلسطينية

إن حل السلطة الوطنية الفلسطينية رغم محدودية تأثيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والنفسي القوي على الأوضاع الفلسطينية العامة ، يمثل ميلا وزيغا وجنوحا سلبيا عن المصالح الفلسطينية العليا ، خاصة بعد الأمل والتفاؤل الذي زرعه هذا الكيان الفلسطيني المعاصر في الحرية والاستقلال والانعتاق من الاحتلال الأجنبي تمهيدا لإقامة دولة فلسطين العتيدة وعاصمتها القدس الشريف . ونستعرض فيما يلي أهم سلبيات وإيجابيات حل السلطة الفلسطينية على المدى المنظور:

سلبيات الحل والإنهاء للسلطة الوطنية الفلسطينية

هذا الخيار يسبب إرباكا جديدا للشعب الفلسطيني وللحركات الوطنية والإسلامية ، وقبل التسرع بإعلانه ينبغي تدارسه بشكل مستفيض ، ميزاته وسلبياته . وغني عن القول ، إن هذا السيناريو يلحق ضررا كبيرا بالشعب الفلسطيني ، ويسبب إحباطا ويأسا من كل حل سياسي قادم جزئي أو كلي للقضية الفلسطينية برمتها بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية ، كقضية محورية : فلسطينية عربية إسلامية إقليمية عالمية متوترة.

فحل السلطة الفلسطينية يرجعنا إلى أكثر من ثلاثة عقود زمنية سابقة ، إذ يعيدنا إلى سنوات النقاط العشر التي طرحت عام 1974 بإقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء يتم تحريره أو انسحاب الاحتلال الإسرائيلي منه.

يؤدي هذا القرار في حالة اتخاذه إلى تسريح نحو 180 ألف موظف حكومي مدني وعسكري . وعدم معرفة مصير حوالي 30 ألف متقاعد مدني وعسكري ، يعيلون حوالي مليون ونصف مليون فلسطيني في داخل أرض فلسطين ، وبالتالي زيادة البطالة وتفشيها بشكل كبير في المجتمع الفلسطيني مع ما يلحق ذلك من خسائر اقتصادية ضخمة بالاقتصاد الفلسطيني ويضعه على حافة الانهيار الشامل . فيصبح الوضع الفلسطيني ضيقا فوق ضيق ، وضنكا فوق ضنك

وحل السلطة الفلسطينية يؤدي إلى ظهور ميليشيات موالية للاحتلال ، من شلل وقبائل وعشائر استلازمية مثل روابط القرى البائدة من جديد تحاول الصعود لتمثيل الفلسطينيين وإعادة تشكيل إدارة مدنية صهيونية بدعم أميركي وأوروبي ، تعمل على تنصيب طابور خامس يقوم بمساعدة الاحتلال في تسيير الشؤون الفلسطينية العامة وفق المنظور والخطط الإسرائيلية الإستراتيجية.

وهذا يؤدي إلى إعادة احتلال قطاع غزة مجددا من الاحتلال الصهيوني مع ما يجلبه ذلك من مآس جدية وآلام مخاض التحرير من جديد . فإعادة احتلال قطاع غزة بمواطنيه البالغ نحو 1.5 مليون نسمة يجر ويلات مستجدة على البلاد والعباد.

زيادة الفوضى والفلتان الأمني والاجتماعي وتصاعد تغلغل التأثير الصهيوني على المجتمع المحلي ، وبدوره يقود إلى إندلاع حرب وفتن داخلية فلسطينية وزيادة عدد القتلى الفلسطينيين في الشوارع والأزقة والجرحى في المشافي والمختطفين هنا وهناك بأيد فلسطينية وللأسف ، إذا لم يكن هناك قرار مدروس بإيجاد بديل مسبق قبل حل السلطة الوطنية الفلسطينية كتسريح عشرات آلاف من العسكريين والمدنيين في القطاع الحكومي ممن كانت لهم ولاءات غير فلسطينية مباشرة أو غير مباشرة كالتعامل مع حثالات الاحتلال الراهنة والسابقة والمستقبلية كروابط القرى البائدة وغيرها من الهياكل المشبوهة للتخفيف من التزامات السلطة الفلسطينية ثم تعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية كإطار فلسطيني جامع يجمع كل الفلسطينيين في داخل الوطن وخارجه ينضوي تحت لوائها الحركات الإسلامية والوطنية على السواء وفق تفاهم سياسي شامل وجامع.

ومن سلبيات حل السلطة الفلسطينية زيادة رغبة الفلسطينيين في الخروج من الوطن ، وبالتالي يفترض وضع حد لظاهرة الهجرة الفلسطينية الجديدة بوضع قيود على تنقل الفلسطينيين إلى خارج البلاد بالتنسيق مع الجانبين المصري والأردني.

إيجابيات حل السلطة الوطنية الفلسطينية

هناك عدة مزايا وفوائد لحل السلطة الفلسطينية على المدى القريب أو البعيد ، وذلك على النحو الآتي

1- حل السلطة الوطنية الفلسطينية ، بسلطاتها التنفيذية والتشريعية والرئاسية يجعل من الشعب الفلسطيني أمام وضع جديد ، يكيف فيه المواطن الفلسطيني وضعه ويتهيأ لمقاومة جديدة (إنتفاضة أو ثورة جديدة) غير مسبوقة القلب

والقالب العسكري والسياسي والاقتصادي ولكن بوتيرة ونفس أعمق . ويؤدي كذلك إلى بروز القضاء الشعبي العشائري والإصلاح الجماعي وغياب السلطات الفلسطينية الثلاث هلاميا ومعنويا وماديا إلى حد ما ، يؤدي إلى إعادة الاعتبار لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية محليا وعربيا وإقليميا وعالميا.

2- يجعل الجانب الصهيوني في موقف حرج بكل معنى الكلمة ، فيتبع ذلك مسؤوليات دولية سياسية وقانونية تتمثل في ضرورة إيجاد تشغيل وإشراف جديد على الأوضاع الفلسطينية العامة . ويمكن أن يكون لحل السلطة الفلسطينية مدعاة لمسارعة صهيونية إلى إلغاء الحواجز العسكرية الصهيونية المنتشرة بين المدن والمحافظات الفلسطينية أو تقليل عددها وبالتالي تسهيل انتقال الفلسطينيين بين هذه المحافظات فلا يمكن للاحتلال الصهيوني الإبقاء على هذه الحواجز العسكرية الكثيرة في الضفة الغربية في حال حل السلطة الفلسطينية . وكذلك إزالة الحواجز تساهم في سهولة الوصول للمسجد الأقصى المبارك ؟

3- وحل السلطة الفلسطينية له مردود إيجابي في تفعيل المقاومة الفلسطينية ، وتفكيك الحكومة الائتلافية الصهيونية الحالية بزعامة بنيامين نتانياهو ، وفق المثل القائل (علي وعلى أعدائي) . وستكون انتفاضة فلسطينية جديدة ، ولا بد من القول ، إن انتفاضة فلسطينية جديدة في الوضع الحالي ستكون مدمرة داخليا بالدرجة الأولى في ظل الأوضاع المتردية أصلا ، ومدمرة على الجانب الصهيوني ، وفي هذه المرة ستدخل قوى عربية جديدة في حلبة الصراع والمرشح الأقوى لمساندة الفلسطينيين هو حزب الله اللبناني الذي يمثل المقاومة الإسلامية اللبنانية التي ألحقت هزيمة نكراء بقوات الاحتلال الصهيوني البرية وما زالت القيادة الصهيونية من رئيس الوزراء الصهيوني إلى وزير الجيش الصهيوني فرئيس الأركان الصهيوني يدفعون ثمنها غاليا على الصعيد الداخلي لما سببه ذلك من هزيمة نفسية أقضت مضاجع الجاليات اليهودية في فلسطين.

4- إغلاق السجون الفلسطينية التي يحتجز فيها المعتقلون السياسيون الفلسطينيون سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية ، ويصبح جميع الأسرى والمعتقلين في السجون والمعتقلات الصهيونية . وستزداد وتيرة الاعتقالات الصهيونية لنطاق عشرات آلاف الفلسطينيين من جميع الحركات والفصائل الفلسطينية إما بصورة انتقائية ووقائية أو عن طريق الخداع والمكر الصهيونية ، وكنتيجة للمقاومة الفلسطينية الجديدة بشقيها الوطني والإسلامي.

5-توحيد الحركات والفصائل الفلسطينية مجددا ، في برنامج نضالي جهادي جديد ، والخروج من براثن الفتنة الداخلية المستفحلة المستترة منذ حزيران 2007 حتى الآن.

ثانيا : البقاء في الوضع الراهن

بمعنى بقاء السلطة الوطنية الفلسطينية كإطار جامع للحركات والأحزاب والفصائل الوطنية والإسلامية ، وبقاء الحكومتين الفلسطينيتين بتشكيلاتها الحالية أو إدخال حركات وجبهات فلسطينية أخرى غير ممثلة بالحكومة الحالية والاستعداد الفلسطيني للمرحلة القادمة من جولة الصراع المستعرة في البلاد . وعدم إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة ، وتأجيل ذلك لبضع سنين . ويمكن أن يصاحب هذا الوضع تجدد فعاليات الانتفاضة بزخم جديد ودم جديد ، وبالتالي من الممكن أن يساهم هذا الأمر في زيادة التعاطف الشعبي العربي ثم الرسمي العربي والإسلامي مع الشعب الفلسطيني وحصول بعض الانفراج في الحصار المالي والخروج من دائرة الحصار المشدد إلى الحصار المخفف تحت وطأة الانتفاضة المقبلة . والبقاء في الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر طويلا إلا أنه يمكن أن يكون مرحلة انتقالية لمرحلة قادمة غير معروفة المعالم إلا عند الله رب العباد . وهذه المرحلة هي مرحلة الاستعداد والتقاط الأنفاس . ويكون في هذا السيناريو الإبقاء

على القطاع الحكومي العام وشح الرواتب المالية للعاملين فيه ، والقليل من الرواتب أفضل بكثير من انقطاعها أو توقفها تماما . ومن الأفضل تسريح آلاف من العاملين في القطاع الحكومي العام بدلا من تسريح الجميع وإعادة البناء الهيكلي للسلطة الفلسطينية ، فالتضخم في حجم أعداد الموظفين العموميين وعدم التمكن من الصرف والإنفاق عليهم ليس من المصلحة الفلسطينية العليا بأي حال من الأحوال . وهذا الخيار أي البقاء في الوضع الراهن أي الحفاظ على السلطة الوطنية الفلسطينية ، مع تفعيل أو انطلاقة انتفاضة جديدة سيكون له مردودا أفضل من إنهاء السلطة بحذفها أو إلغائها أو انهيارها.

من يحل السلطة الوطنية الفلسطينية ؟؟؟

هناك عدة سيناريوهات لحل السلطة الوطنية الفلسطينية ، من أهمها:

أولا : **اولا: اسرائيل:** ويتمثل هذا السيناريو بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، أو بدونهما في طريقتين : الطريقة الأولى : وهي الطريقة الفجة المباشرة ، عبر شن حرب جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وإعادة الوضع الاحتلالي السابق ، كما حدث بعد ما يسمى بعملية السور الواقي في أواخر آذار 2002 . وهذا الاحتمال يبقى قائما أيضا ، وخاصة في ظل التهديدات بشن حرب على إيران ، فيجري خلط الأوراق العسكرية والسياسية في المنطقة ، ويظهر وضع جديد ، ويتم في هذا السيناريو طرد مئات آلاف الفلسطينيين من ارض فلسطين الكبرى باتجاه دول الطوق العربية المجاورة . والطريقة الثانية : عبر التحجيم والتهميش الصهيوني لدور السلطة الوطنية الفلسطينية وبقاء حالة اللاحرب واللاسلم في فلسطين الكبرى ، وهي الأكثر ترشيحا وقبولا لدى الجانب الصهيوني والرأي العام اليهودي ، في السنوات القليلة القادمة.

ثانيا : الإنهيار الذاتي الفلسطيني : وتتمثل بإحدى طريقتين

أولاهما :**الحل الذاتي:** بسبب التردي والانقسام الحالي بين جناحي الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة . وثانيهما : عبر الانهيار الداخلي الذاتي ، فتقوم الحكومتين بحل نفسيهما وإعلان الانتفاضة الثالثة الجديدة . ويمكن أن تقوم إحدى الحكومتين بحل نفسها تلقائيا دون سابق إنذار في الضفة الغربية أو قطاع غزة كلا على حدة . وهي قليلة الاحتمال والإمكانية لعدة دوافع وأسباب وعوامل فعلية وعملية ، للأسباب والدواعي المذكورة آنفا ، ولكنه خيار يبقى قائما.

ثالثا :نشوب حرب إقليمية في المشرق العربي ، تكون فلسطين الكبرى مسرحا لها ، تتأثر بها بصورة جامعة وشاملة . ويكون هذا السيناريو قابلا للتطبيق في حالة وقع نزال بين الكيان الصهيوني وأمريكا من جهة وإيران وحلفاءها من جهة أخرى .أو حالة حرب جديدة تقع بين دول عربية والكيان الصهيوني.

ماذا بعد حل السلطة الوطنية الفلسطينية ؟

هناك عدة خيارات لما سيؤول إليه الوضع الداخلي في الضفة الغربية وقطاع غزة لحل السلطة الوطنية الفلسطينية ، ::عودة الاحتلال الصهيوني للتحكم بجميع شؤون وشجون الشعب الفلسطيني في أرض فلسطين :

اولا: طرد مئات آلاف الفلسطينيين للمنافي خارج البلاد . والسيطرة الكاملة على الضفة الغربية ، وإعادة احتلال قطاع غزة ، وإعادة العمل بنظام الإدارة الصهيونية المباشرة.

ثانيا : تشكيل هيئة وصاية دولية ، أممية ، أمريكية وأوروبية ، بمشاركة عربية – إسلامية أو بدونها.

ثالثا : إعادة ضم الضفة الغربية للأردن ، وإلحاق قطاع غزة بمصر كما كان الوضع السابق قبل حرب حزيران العدوانية الصهيونية على مصر والأردن عام 1967 :. رابعا : إنشاء دولة فلسطينية مؤقتة في قطاع غزة وبعض مناطق الضفة

الغربية الخالية من المستوطنات اليهودية ، وهي عبارة عن حكم ذاتي موسع للسكان دون الأرض أكثر من السابق . وتشكيل كيان فلسطيني جديد بوجوه جديدة وأطر جديدة موالية للإدارة الأمريكية والصهيونية بشكل غير معهود من حملة الجنسيات الأمريكية والأوروبية.

خامسا : ضم الضفة الغربية للكيان الصهيوني ، حيث يطلق يهود فلسطين المحتلة على الضفة الغربية اسم (يهودا والسامرة) ويمارسون هجوما استيطانيا متغولا فيها بمصادرة المزيد من أراضي المواطنين الفلسطينيين . وبهذا الخيار فإنه سيتم ضم الضفة الغربية بساكنيها البالغ عددهم 2.5 مليون نسمة ، ومنحهم الجنسية الإسرائيلية ، مما يهدد التوازن الديموغرافي العربي – اليهودي في فلسطين الكبرى وستظهر سياسة الترحيل الجماعي الكبير (الترانسفير (الإجرامي ضد أهل البلاد الأصليين.

سادسا : الإعلان الفلسطيني عن الدعوة لدولة ثنائية القومية ، ورفض يهودي صهيوني بدائي للأمر ثم تقبله على مضض ، مع سن قوانين عنصرية تحرم الفلسطينيين من الترشيح والترشح ، والعودة لسياسة الأحكام العرفية كما كانت بين الأعوام . 1967 - 1948وهو احتمال سياسي واقتصادي يأتي في مؤخرة الاحتمالات السابقة لصعوبة التعايش المشترك بين الفلسطينيين والغرباء الطارئين من اليهود ولكنه يبقى قائما.

ان الغوص في التاريخ المتعلق بآليات تشكل السلطة الفلسطينية لن يغير كثيرا من حقيقة وجود هذه السلطة على ارض الواقع, وبأنه لايمكن اعادة عقارب الساعة الى الوراء, وليس بالضرورة ان يقينا حبيسين لخيارين لا ثالث لهما – ألأول حل السلطة والثاني الأبقاء عليها كما هي بحالتها الراهنة وبالتالي تبقى إسرائيل في أريحية سياسية واقتصادية ومعفاة من تحمل تبعات احتلالها للأرض الفلسطينية.

الخيار الثالث هو تفعيل دور السلطة الفلسطينية كأداة عمل تحرري من أدوات م.ت.ف وبالتالي عدم البقاء ارهانا باوسلو طالما لم يتحقق من اوسلو الا التمسك بالحزام الضريبي, والتنسيق الأمني, وارض ملئها الأستيطان واعلان دولة كما قال ادوارد سعيد, والتباكي امام كل اجتماع للدول المانحة من اجل ابقائنا على قيد الحياة , وبعد ذلك بيومين ينتشر خبر عاجل عبر كل المحطات المرئية والمسموعة والمكتوبة , ان المعاشات ستكون في موعدها .ان هذه الدول تستسهل دعم فاتورة الأحتلال مقابل مواجهة اسرائيل ودفعها باتجاه الرحيل.

ليس المطلوب من الفلسطينيين الدفع باتجاه انهيار السلطة الوطنية, انما المطلوب منهم اعادتها الى صوابيتها والدور التاريخي الذي يجب ان يكون مناطا بها في بناء دولة حرة وان تكف عن الأعتقاد والتصرف انها دولة, بل اداة التحول الى دولة, ولكن التحديات إمام عملية تصويب أداء السلطة (السياسي والخدماتي) قد توصلها الى الأنهيار في الناحية الخدماتية وانتعاش في الدور السياسي, وهنا من الضرورى استحضار بعض الأمثلة:-

– التوجه الفلسطيني للمؤسسات الدولية, وبشكل اكثر تحديدا مؤسسات الأمم المتحدة والذي بدأ في سبتمبر الماضي 2011 في محاولة الحصول على عضوية كاملة في المجتمع الدولي. الموقف الأمريكي – توقف الدعم المالي, الموقف الاسرائيلي– وقف دفع اموال الضرائب. وبالتالي ارباك المؤسسات الخدمية للسلطة الفلسطينية.

السؤال المركزي الذي يعيد طرح نفسه, هل السلطة الفلسطينية بتركيبتها الحالية, وبقطاعها العام الواسع, وبالسياسة الاقتصادية التي اعتمدت ومازالت على المنح ومزاجية واجندات الدول المانحة وتشرطاتها . اضافة الى عجز مالي يزداد شهرا بعد شهر الى ان وصل المليار دولار, هذا من جهة, بالمقابل التخلي عن قاعدة التنسيق الأمني الحالية, والعودة الى القاعدة الأصلية – أعطونا دولة حرة مستقلة نعطيكم امنا. هل السلطة قادرة على التمرد على كل ذلك ولعب دور رافعة اقامة الدولة بما قد يستلزمه ذلك من مواجهات دبلوماسية اكثر ضراوة, ومقاومة شعبية قد تفلت بكل سهولة اتجاه

خطوط التماس مع الاحتلال الاسرائيلي. خاصة ان الاسرائيلين يمارسون عملية انتهاك شبه يومية للمدن والقرى الفلسطينية.

دور مؤسسات الحكم المحلي:

دور موسسات الحكم المحلي اثناء فترة الاحتلال الاسرائيلي:

عندما تتحدث عن الاختصاصات والدور الذي قامت به البلديات في فترة الاحتلال الاسرائيلي، فان ذلك لن يكون بمعزل عن اعتبارات عديدة مرتبطة باعاقة اداء هذه المؤسسات. ففلسطين شهدت احتلالات متعاقبة وقوانين مختلفة ، كانت تصب الغاية منها لمصلحة السلطة المركزية الخارجية وبالتالي جاءت هذه البلديات لتصبح دوائر تابعة لتلك السلطة. وقد اثر ذلك على الدور المفترض ان تقوم به، فالقيود القانونية والسياسية والاقتصادية كانت من العوامل العقبة لاداء تلك البلديات ومن هنا جاء دورها مختلف عن مثيلتها في العالم. وبمراجعة احدى الدراسات المتحققة[1] في اداء البلديات ودورها في فترة الاحتلال، يتضح ان البعد السياسي والاداري كانت من العوامل المعيقة لتطور تلك المؤسسات. فالنظرة السياسية التقليدية الى طبيعة دور البلديات، والقيود القانونية المفروضة عليها، وعدم استقلاليتها المالية، اضافة الى ما تعانية من معوقات ادارية، ادت الى افتقار دور البلديات الوظيفي على مجال تقديم الخدمات الاساسية الحيوية للسكان، كتوفير المياه والكهرباء وتعبيد الطرق وجمع النفايات، ونتيجة لذلك ونظرا الى عقبة الاحتلال الاسرائيلي فقد انحصر دور هذه المؤسسات في الامور الخدماتية المحدودة.

وقد اقرت دراسة اخرى متخصصة بأن دور البلديات في فترة الاحتلال تمثل بجانبين اساسيين :

1. الدور الذي نشأ نتيجة للاحتلال الذي اضاف اعباء ومهام واختصاصات جديدة، كان من المفروض ان تقوم به الحكومة المركزية أي ما يعرف بالدور الاضافي.
2. الدور السياسي الذي انطلقت به الهيئات المحلية بعد الاحتلال.

وللتدليل على ما قامت به الهيئات المحلية في فترة الاحتلال، فقد توقفت الدراسة عند تجربة بلدية نابلس كمثال لدور واختصاصات هذه الهيئات والتي تمثلت بما يلي :

1. النشاط الاعلامي، نظرا لغياب السلطة الوطنية المركزية في الاراضي المحتلة بعد حرب 1967، بادرت الهيئات المحلية وخصوصا بعد انتخابات 1976 والتي افرزت هيئات من السكان الفلسطينيين ومن منظمة التحرير الفلسطينية للتعبير عن رأي الشعب واسماع صوته للعالم وذلك من خلال الاتصال بوسائل الاعلام. ولاحقا تم تاسيس لجنة التوجيه الوطني التي شارك في رؤساء البلديات من اعطائهم دور سياسي.[1]
3. عملت هذه المؤسسات على تقديم خدمات للسجناء وتأمين الملابس وبعض المتطلبات الضرورية.
4. اضافة الى العديد من المهام المختلفة، مثل تامين عودة المواطنين الذين تواجدوا خارج فلسطين وكذلك تامين رواتب الموظفين من الاردن.
5. عملت بلدية نابلس على تامين الكهرباء لبعض القرى المجاورة والمحافظة على مصادر المياه كملك للبلدية وجمع النفايات وغيرها من الامور الخدماتية المحدودة.

ان المتبع لطبيعة العلاقة بين السلطة المركزية المتمثلة بالاحتلال الاسرائيلي والمجالس المحلية في فلسطين منذ بداية الاحتلال، يلاحظ ان الطابع المميز فيها يتمثل في رغبة الاحتلال الاسرائيلي بالسيطرة على المجتمع الفلسطيني والارض الفلسطينية لتحقيق الرؤية الاسرائيلية والهادفة الى السيطرة الكلية على فلسطين شعبا وارضا. وبالتالي فقد عمدت اسرائيل وبعد الاحتلال مباشرة الى تكبيل صلاحيات هذه المجالس حتى تكون دوائر تابعة للسلطة المركزية الاحتلالية. وقد اصدرت العشرات الاوامر العسكرية والتي تهدف من ورائها الى تحقيق هذا الهدف. بل ان الانتخابات التي اجريت في الضفة الغربية في اعوام 1972، 1976، كانت محاولة اسرائيل لترسيخ وتعزيز نفوذها داخل المجتمع الفلسطيني، وعندما فشلت في ذلك بدأت باستخدام سياسة مغايرة تختلف في البداية بمحاربة المجالس المنتخبة والتي رفضت التعاون مع سلطة الاحتلال لتنفيذ مخططاتها وفرض مشروع الادارة المدنية في بداية الثمانينات، بادرت اسرائيل للجوء الى سياسة القبضة الحديدية تجاه المجالس البلدية، حيث حاولت في البداية ابعاد بعض رؤساء البلديات مثل بسام الشكعة، ثم اللجوء الى اسلوب التصفية الجسدية كما حدث مع بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس وكريم خلف رئيس بلدية رام الله وكذلك ابعاد بعضهم مثل فهد القواسمي رئيس بلدية الخليل ومحمد ملحم رئيس بلدية حلحول. وفي النهاية وعندما عجزت عن استقطاب هذه النخبة الفلسطينية، قامت بحل المجالس البلدية، وتعيين لجان لادارة البلديات من قبلها، كما حاولت ان تخلق قيادة بديلة تمثلت بانشاء روابط القرى لتنفيذ سياستها الرامية الى تعزيز نفوذها داخل المجتمع القروي الفلسطيني خصوصا.

دور موسسات الحكم المحلي بعد انشاء السلطة الفلسطينية:

عملت وزارة الحكم المحلي علي زيادة عدد البلديات والمجالس القروية، وقامت بدمج عدد من التجمعات الصغيرة ببعضها، بحيث تم دمج تجمعات صغيرة قريبة من تجمع كبير، والذي جعل هذا التجمع الصغير حياً من أحياء البلدية المدموج فيها .ومن ناحية ثانية قامت الوزارة بتشكيل "مجالس الخدمات والتخطيط الإقليمي المشتركة"، بحيث تضم هذه المجالس عدد من الهيئات المحلية القريبة جغرافيا من بعضها البعض، والتي تشترك في علاقات اجتماعية وثقافية واقتصادية متشابهة، وذلك سعياً من الوزارة إلى تطوير هذه المجالس المشتركة لتصبح في المستقبل بلدية واحدة. كما ساهمت وزارة الحكم المحلي بإيجاد مجالس خدمات مشتركة في المناطق الريفية، ويوجد حالياً في فلسطين 49 مجلس خدمات مشتركة، منها 18 متعددة الأغراض، مثل التخلص من النفايات الصلبة وصيانة شبكات المياه . إلا أن هذا التطور الكمي لم يواكبه تطوير نوعي في نمط الإدارة, وحجم الموازنات المخصصة, ودمقرطة إدارة قطاع الحكم المحلي من حيث توسيع الصلاحيات وتنويع التمثيل السياسي والاجتماعي في هيئاته بحيث بقيت الصلاحيات التي تتمتع بها الهيئات المحلية بموجب القانون هي صلاحيات محدودة جدا، وبالرجوع إلى القانون يتبين أن هذه السلطات محصورة بشكل أساسي في تنظيم البناء والأسواق العامة والنقل والمرور والمتنزهات، ولا تتمتع الهيئات المحلية بصلاحيات فعلية في مجال التعليم والشؤون الاجتماعية أو الخدمات الصحية، وفضلا عن الصلاحيات الإدارية المحدودة فان القانون رقم (1) لسنة 1997 لا يسمح بهامش معقول من الاستقلالية في وضع هذه الضرائب والرسوم.

.

جاءت انتفاضة الأقصى وما تخللها من إجراءات قمعية وجرائم إسرائيلية وإعادة احتلال للمدن الرئيسية والقرى الفلسطينية والذي كان له الأثر السلبي على الهيئات المحلية الفلسطينية، حيث دمر الاحتلال الإسرائيلي معظم الطرق التي تم صيانتها وتعبيدها واحتل المدارس ودمر جزء كبير منها ودمر شبكات الصرف الصحي وشبكات الكهرباء والمياه..... الخ، ويمكن العودة إلى تقارير مركز الميزان في هذا المجال لتبيان حجم الأضرار الكبير الذي لحق بالإنسان والمؤسسات

والمنشاءات الفلسطينية نتاج الحصار الاقتصادي وتدمير الممتلكات من قبل الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي أدي إلى ضعف قدرة السلطة علي مواجهة تبعات هذا العدوان وإثارة، والذي بدوره رتب على عاتق الهيئات المحلية الفلسطينية تعبئة الفراغ الذي أجبرت على تركه السلطة الوطنية الفلسطينية مما أثقل العبء على هذه الهيئات، وفي بعض الأحيان الحصر أو توقف الدعم المالي لهذه الهيئات الذي كان يأتي من الدول المانحة، إضافة إلى زيادة مشاكل البلديات الإدارية والمالية بحيث أصبحت عاجزة على دفع رواتب العاملين فيها،مثل بلدية غزة وبلديات أخري، حيث انخفضت العوائد المالية للهيئات المحلية بشكل ملحوظ بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطن الفلسطيني بفعل حصار الاحتلال للأراضي الفلسطينية.

الخلاصة والتوصيات:

على ضوء التجارب السابقة المتمثلة بدور موسسات الحكم المحلي في المجتمع الفلسطيني قبل دخول السلطة وبعد دخول السلطة فانة يتضح بان هذة الموسسات استطاعت ان تقوم وبدعم ومساندة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية من تقديم الخدمات الانسانية سواء الصحية والتعليمية الى المواطن الفلسطيني في الفترات السابقة اثناء فترة الاحتلال وبعد إقامة السلطة الفلسطينية . والسؤال الذي يطرح نفسة : هل تستطيع هذة الموسسات ان تقوم بتقديم الخدمات الى المجتمع الفلسطيني بدون إن تتلقى اي دعم مادي او معنوي من السلطة الفلسطينية او منظمة التحرير الفلسطينية كما حدث في السابق . الجواب يعتمد على توجة الجانب الفلسطيني المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية في دعم هذة الموسسات باعتبارها أجسام موجودة وتستطيع ان تتفاعل مع الاحتياجات اليومية للمواطن الفلسطيني .

في المحصلة النهائية لا يمكن الحديث عن دور موسسات الحكم المحلي بمعزل عن موسسات المجتمع المدني وكذلك القيادات الفلسطينية الموجودة في كل محافظة ومدينة ، لان البلديات تقوم بتوفير الخدمات الأساسية الى المواطن بينما القضايا االاخرى كتوفير الامن وحل الإشكال بين المواطنين وإصدار المعاملات المتعلقة بحياة المواطنين تقوم بها جهات اخرى كموسسات المجتمع المدني بل ان البلديات يجب ان تدعم من المجتمع الدولي وكذلك الموسسات الاخرى وذلك تفاديا لمنع وجود فراغ في الادارة العامة والامور الاخرى المتعلقة بالمواطنين.

ان تجربة عام 1976 وتجربة عام 2000-2004 لتعتبر مراحل مهمة في اهمية دور البلديات في حياة المجتمع الفلسطيني على ان تقتصر دورها على تقديم الخدمات اليومية الإنسانية وعلى ان لا يتعدى دورها القيام بأمور سياسية والتي من المفترض ان تقوم بها جهات اخرى بموافقة ودعم منظمة التحرير الفلسطينية . تجربة عام 1976 كانت تجربة مهمة ومفصل اساسي في حياة الشعب والقضية ولكن ما يعاب على هذة المرحلة ان البلديات لعبت دور سياسي اثر بشكل سلبي على وجودها وعلى جودة الخدمة المقدمة للمواطن الفلسطيني بينما تجربة عام 2000 اختلفت وركز دور البلديات على تقديم الخدمات الاساسية بل انها استطاعت ان تسد مكان السلطة الفلسطينية التي ترنحت تحت هجمات الاحتلال .

في حال اختفاء السلطة الفلسطينية وأين كان السيناريو المتوقع فان البلديات تستطيع القيام بدور كبير وفعال وأساسي وكذلك من الممكن ان تقوم البلديات بممارسة خدمات اخرى بحيث لا يوثر ذلك على خدماتها الاساسية ولكن ضمن

مجموعة من الشروط والمعطيات المتوفرة على ارض الواقع وبتعاون الموسسات الاخرى المنتشرة وكذلك القيادات الفلسطينية التي استطاعت ان تقود الانتفاضة الفلسطينية الاولى. وبالتالي تسد مكان السلطة بدون ان تتورط في الجانب السياسي والأمني التي يجب ان تودي من خلال الموسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة وغيرها من الموسسات الدولية والمانحين الدوليين.

في حال التركيز على موسسات الحكم المحلي لتودي الخدمات الى المواطنين في حال اختفاء السلطة الفلسطينية ، هنالك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية يجب ان توخذ بالاعتبار لنجاح موسسات الحكم المحلي . اما العوامل الداخلية فتتمثل بالشعب الفلسطيني بكافة شرائحه وكذلك النخب السياسية وموسسات المجتمع المدني . واما العوامل الخارجية فتتمثل بموسسات المجتمع الدولي مثل موسسات الأمم المتحدة والدول المانحة والراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط . تستطيع موسسات الحكم المحلي ان تودي وظائفها بدن أي إشكاليات وإما الوظائف الأخرى التي كانت تودى من قبل السلطة الفلسطينية فيجب ان تنفذ من قبل الموسسات الدولية مثل الحفاظ على الامن الداخلي والعلاقات الخارجية وإصدار شهادات الميلاد وجوازات السفر.

لا شك ان دعم المواطنين للبلديات يلعب دور كبير في نجاح مهامها في المستقبل كما ان توسيع عمل البلديات وصلاحياتها ودعمها من قبل الجهات المانحة سيسهم بشكل كبير في تقديم الخدمة بشكل اكبر وأفضل . كما ان موضوع الفلتتان الأمني والمحافظة على الأمن من القضايا المهمة التي تنفذ من قبل الجهات المانحة بالإضافة الى كيفية التعامل مع حل النزاعات بين المواطنين يساهم في زيادة الاستقرار ويعزز من دور البلديات.

ان ملامح التنظيم الإداري المحلي الفلسطيني لم يتطور بالمرحلة الحالية ليصل الى مرحلة الحكم المحلي والذي من خلاله تستطيع البلديات ان توسع من صلاحياتها حسب قانون 1997 ، ولذا يجب ان يصار الى تعديل القانون بحيث تستطيع البلديات ممارسة صلاحيات جديدة ومهمة تساعد على السيطرة على المرحة المقبلة . بالرغم من ذلك فان التجربة الفلسطينية في موضوع الحكم المحلي منذ بداية القرن الماضي والى الان قد تطورت وتوسعت ،فأصبحت البلديات محط أنظار الحكومات السابقة التي حكمت فلسطين باعتبارها أجسام موجودة ومدعومة من المجتمع الفلسطيني في اغلب الفترات وبالتالي أصبح لدى البلديات خبرة جيدة في التعامل مع عدم وجود سلطة مركزية مستقرة في فلسطين . ومن هنا فان البلديات تستطيع ان تقوم بتقديم خدمات الى المواطن الفلسطيني مع وجود نشاطات جديدة مثل جوازات السفر وشهادات الميلاد والأمور الاجتماعية والقضاء وغيرها مع التنسيق مع منظمة التحرير .

لا شك ان البلديات الفلسطينية استطاعت ان تملى فراغ عدم وجود سلطة مركزية قبل دخول السلطة وبعد دخول السلطة . عام 1976 حدث تحول في عمل البلديات الفلسطينية عندما جرت الانتخابات وفازت فيها القوى الوطنية وتحولت البلديات الى واجهات سياسية وطنية استطاعت ان تقود المجتمع الفلسطيني بينما في عام 2000 نجحت البلديات في لعب دور السلطة المركزية المدمر بفعل الاحتلال وقامت بتقديم الخدمات الأساسية .

ان البلديات الفلسطينية اذا دعمت بالمال وزيادة الصلاحيات تستطيع ان تلعب دور مركزي يبقى بحاجة الى تنسيق وتعاون مع مجموعة من الموسسات المحلية والدولية ويبقى نجاحها متوقف على مجموعة العوامل الداخلية والخارجية لكي تتعاون معها حيث يسود الشكوك بنجاحها اذ بقيت لوحدها مع العلم ان هذة البلديات اكتسبت خبرة ومعرفة في الفترة السابقة من خلال مجموعة المشاريع الدولية ومشاريع البنية التحتية وبناء القدرات .

توصيات مهمة وختامية

1- العمل على تطوير التشريعات القانونية بحيث تتلاءم مع المرحلة القادمة بما يضمن توسيع صلاحيات الهيئات المحلية وصولا إلى الاستقلال المالي والإداري . وهذه التشريعات تشمل التعليمات والقوانين الداخلية بحيث تستطيع البلديات ممارسة وظائفها وصلاحياتها بدون قيود وبحرية كاملة .

2-إعطاء مزيد من الصلاحيات للهيئات المحلية بحيث تستطيع هذه الهيئات ان تقوم ببعض وظائف السلطة المركزية تمهيدا للوصول إلى مفهوم الحكم المحلي القائم على مزيد من المرونة والحرية وهامش اكبر من الصلاحيات للهيئات المحلية

3- العمل على إشاعة مفهوم الديمقراطية في قطاع الحكم المحلي وذلك عبر إجراء انتخابات دورية للمجالس المحلية ، هذا الأمر سيودي الى زيادة ثقة المواطنين بإعمال وأشخاص المجالس المحلية وأعطاهم مزيد من الدعم من قبل المواطنين .

4- ترسيخ مفهوم العمل الجماعي بين المجالس المحلية على اعتبار ان المجلس المحلي والهيئة المحلية لا تستطيع ان تمارس بعض الخدمات الكبيرة مثل التخلص من النفايات الصلبة او خدمة الصرف الصحي وغيرها وبالتالي تبدأ مرحلة العمل الجماعي والذي سينعكس بصورة ايجابية على قطاع الحكم المحلي في مجال تزويد الخدمة .

5- ان العمل الجماعي بين الهيئات المحلية أدى الى إنشاء مجالس الخدمات المشتركة بأنواعها المختلفة سواء للتطوير والتخطيط ومجالس الخدمات المشتركة للنفايات الصلبة ، حيث تم إنشاء مجلس خدمات مشترك للنفايات الصلبة في كل محافظة وهذا الأمر أدى إلى تقليل المخاطر الناتجة عن وجود عدد كبير من مكبات النفايات والمجالس المشتركة العشوائية . وفي نفس الوقت تم إنشاء المجالس المشتركة للتخطيط والتطوير من اجل تقديم خدم جماعية لمجموعة من الهيئات المحلية مما أدى إلى تقدم في مجال التخطيط الجماعي .

6- التوجه نحو مفهوم دمج وتوحيد الهيئات المحلية باعتبار ان خارطة الحكم المحلي الفلسطيني تحوي عدد هائل من الهيئات المحلية ، هذا الأمر شكل عقبة إمام تطور قطاع الحكم المحلي بحيث ان عدد كبير من إلهيات المحلية لا تستطيع ان تقوم بتقديم الخدمة الى المواطن الفلسطيني . وقد بدا العمل في تبني بعض الاستراتجيات من اجل حل هذة العقبات ومنها استراتيجة دمج إلهيات المحلية الصغيرة في تجمعات اكبر في بعض المناطق ولكن لا نستطيع الحكم على هذه التجارب نتيجة الفترة الزمنية القصيرة

7- العمل على تأهيل القيادات البلدية على مجموعة من المهارات الفنية والمالية والإدارية وتدريب هذة القيادات على كيفية إدارة وقيادة البلديات بحيث تصبح لديها القدرة على مواجهة التحديات بكافة أنواعها في المستقبل كما حدث في عام 1976 وعام 2000 . وكذلك الاستثمار في القوى البشرية باعتبارها عامل أساسي لتطوير العمل البلدي .

8- تغير المفهوم التقليدي في العلاقة بين السلطة المركزية ممثلة بوزارة الحكم المحلي وبين السلطة المحلية ممثلة بالهيئات المحلية على مختلف أنواعها بحيث تتغير العلاقة من سيطرة وهيمنة الى شراكة ومشاركة . هذا الأمر سينعكس بشكل ايجابي على عمل الهائيات المحلية في المستقبل بحيث تستطيع إن تقود المجتمع الفلسطيني بدون أي عقبات .

9- بالإضافة الى تقوية إلهيات المحلية في كافة الأصعدة والاتجاهات ، فان هذه البلديات لا تستطيع ان تقوم بكافة الخدمات المقدمة الى المواطن الفلسطيني في الوقت الحاضر مثل موضوع التمثيل الخارجي وجواز السفر وإصدار شهادات الميلاد و حفظ الأمن ، ولذا يجب ان يكون هناك أجسام ومؤسسات أخرى الى جانب البلديات مثل موسسات المجتمع المدني والموسسات الدولية من الأمم المتحدة وغيرها

10- هنالك الكثير من التفاصيل التي تحتاج الى توضيح على مجموعة من التساولات المتعلقة بدعم البلديات في المرحلة والتي اسميها بالمرحلة الانتقالية باعتبار إن هذه المرحلة انتقالية تمهيد للوصول الى حل سياسي تشارك فية الإطراف الدولية

والفلسطينية ، ولذا فان البلديات لن تكون لوحدها بل ستنشأ أجسام أخرى تساعد البلديات في تجاوز هذه المرحلة كما حدث في المرات السابقة

11- العمل على ترسيخ مفهوم الحكم المحلي القائم على إبعاد خمسة متمثلة (البعد الوظيفي ، المالي ،الجغرافي، الانتخابي والبعد السياسي) . هذه الإبعاد تشكل الدعامة الأساسية لخلق بلديات قوية ومركزية تستطيع قيادة المجتمع الفلسطيني . والجانب الأخر هو الاطلاع على تجارب الشعوب الأخرى في كيفية تدعيم وتقوية قطاع الحكم المحلي.

تعقيب

الاستاذ خالد العسيلي (رئيس بلدية الخليل السابق، رجل أعمال)

تناولت الدراسة موضوع حل السلطة والسيناريوهات المطروحة ودور البلديات بطريقة السرد التاريخي للاحداث وكردات فعل لسيناريوهات متوقعة بعيدا عن وضوح للرؤية المستقلية او الاستراتيجية الوطنية التي يجب ان تاخذ بعين الاعتبار المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية ومواكبة هذه التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي اصبحت تتصاعد وتيرتها بشكل كبير مع تطور انظمة المعلومات والاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام بشكل يفوق التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على الارض مع قصور من جانب القيادة السياسية في صياغة استراتيجية وطنية تواكب التغير الجيوسياسي والنمو الديمغرافي.

وهذا ينقلنا الى ضرورة تبني نموذج التحليل الاستراتيجي الرباعي SWOT في تحليل البيئة الداخلية والخارجية ودراسة نقاط القوة ونقاط الضعف داخليا والفرص والتهديدات فيما يتعلق بالبيئة الخارجية وعكس هذا التحليل من خلال استراتيجيات واهداف وطنية تتبنها كافة الاطر السياسية الفلسطينية من اعلى قمة الهرم بدا من منظمة التحرير الفلسطينية مرورا بالسلطة الوطنية الفلسطينية والاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من بلديات وجمعيات ونقابات مهنية ...وغيرها، تعمل وفق خارطة استراتيجية متوافق عليها وطنيا وتحظي بالدعم العربي والدولي.

ومن الامور التي يجب نقاشها وتحليلها بشكل اكبر ومعمق هي:

1- مفهوم القيادة السياسية الفلسطينية: وهنا يبرز عدة اسئلة عن دور منظمة التحرير الفلسطينية قبل اوسلو وما بعد اوسلو؟ كيف تحولت السلطة الوطنية الفلسطينية الى سلطة الحزب الواحد مع رفض القوى الاسلامية وقوى اليسار لمسار اوسلو وانشاء السلطة الوطنية ومقاطعة الانتخابات التشريعية الاولي التي افرزت نظام سياسي لحزب واحد اقيمت بناء عليه المؤسسات المدنية والامنية؟ كيف ادت الانتخابات التشريعية الثانية الى الانقسام بين الضفة وغزة مع فوز الحركة الاسلامية بهذه الانتخابات؟ وهذا يقودنا الى مبدأ استقلالية المؤسسات المدنية والامنية التي يجب ان تبني على اساس الدولة وليس الحزب الحاكم؟ كيف تم اغفال دور القيادات الشابة في اخذ دورها السياسي داخليا وخارجيا؟ كيف تحول الشعب من النظرة الى القائد كرمز وطني بعد رحيل الشهيد ياسر عرفات الى نمط اختيار القائد ديمقراطيا وغيرها من الامور.

2- الربيع العربي : والسؤال الكبير هل هو نتاج تحرك شعبي داخلي او سياسة مرسومة دوليا لرسم شرق اوسط جديد من خلال ما صرحت به رايس قبل سنوات عن الفوضي الخلاقة؟

افرازات الربيع العربي في المشرق والمغرب كانت تقدم للقوى الاسلامية كما هو الحال في مصر وتونس وليبيا وفوضي عارمة كما في سوريا واليمن مع غياب العمل الجماعي للقوى الوطنية والتقدمية.

3- التحول من سلطة تحت الاحتلال الى دولة بصفة مراقب:

وهذا تحول كبير يتطلب خبراء في مجال القانون الدولي لعكس ذلك على المواطن من تغيرات على الارض في الاوضاع المعيشية والمشاكل الناتجة عن الاحتلال وتجريم خروقاته للقانون الدولي الانساني؟ وتحمل مسؤلياته كسلطة محتله لارض وشعب اخر؟

4- الرهان على الموقف الامريكي في ظل ادارة اوباما: وهل التحول نحو سياسة الدولة منقوصة السيادية اكثر من حكم ذاتي واقل من دولة حل مقبول؟ هل طروحات بايدين **Baidan** بالسلام الاقتصادي مقبولة؟ هل الحلول والتنمية الاقتصادية ممكنة في ظل الاحتلال ام لا يمكن تحقيق تنمية مع الاحتلال ، وهذا ما ألت اليه خطة الدكتور سلام فياض في بناء الدولة وانهاء الاحتلال؟ فالتنمية ظلت مرتبطة بالموقف السياسي والدعم المالي مرهون للخارج؟ واستقلالية القرار السياسي مرتبطة ارتباط وثيق بالاستقرار المالي؟ وفشل نموذج الدكتور سلام فياض البراغ ماتكي Pragmatic المبني على استقلالية القرار والمؤسسات الفلسطينية ؟ وعدم تحمل الشعب كل من اعباء الاحتلال والاعباء الاقتصادية. هل يمكن الرهان على الموقف الامريكي في ظل هيمنة AIPAC على السياسة الامريكية؟

5- التحول الشعبي في الموقف الاوروبي: وهذا انعكس حديثا حيث لوحظ دور سياسي اكبر لاوروبا من خلال عدة مواقف في التصويت في اليونسكو والامم المتحدة والذي كان من خلال البرلمات الاوروبية ومؤسسات المجتمع المدني التي وضعت ضغوطا على الحكومات في الدول الاوروبية؟

6- نجاح تجربة الحركة الاسلامية في غزة: بعد مخاض عسير كيف نرى اليوم ان تجربة الحركة الاسلامية بعد فتح المعابر تجاه مصر ادت الى نمو اقتصادي ومستوى معيشة افضل للمواطنين وفرض النظام والقانون اصبح ملموسا على ارض الواقع على الرغم من عدة محاذير اهما تغييب الانتخابات.

أهمية البلديات:

تطورت الأدارة المحلية مع تطوير المجتمع الإنساني منذ القدم وحتى عصرنا هذا , فقد وجدت تاريخياً مجالس صغيرة لإدارة شؤون أعضاءها وحل مشاكلهم، حيث اعتبر ذلك خير دليل على تطبيق الديمقراطية المباشرة لحل مشاكل هذه المجتمعات وهذا هو الأساس لقيام الدول الحديثة الديمقراطية.

هذا ومع التطورات المستمرة في جميع أنحاء العالم وفي جميع مجالات الحياة، ومع تطور واتساع مجالات نشاط الإدارة وفي جميع الدول المعاصرة أدى إلى أن تصبح إدارة المرافق المحلية في مناطق سكنية محددة يعهد لها إلى هيئات محلية (بلديات) تشارك **الدولة المركزية** في تحمل جزء من الأعباء الملقاة عليها، حيث حصلت هذه الهيئات على الاستقلال النسبي ومنحها الشخصية المعنوية والاعتبارية ومع كل ذلك تبقى تحت رقابة الحكومة المركزية.

إن الإدارات المحلية تعتبر أكثر شعوراً وقرباً من الاحتياجات المحلية، كما إن الديموقراطيات المحلية تعتبر من أهم مقومات الديمقراطية الحديثة الشاملة، التي يشهدها العالم حالياً وعليه فإن الهيئات المحلية (البلديات) هي مؤسسات عامة تقوم على رعاية وإدارة مصالح الأهالي ضمن مناطق اختصاص كل هيئة وتملك الصفه الاعتبارية ذات الاستقلال المالي والإداري.

وتعد البلديات أقدم مؤسسات دشنها المجتمع الفلسطيني جنباً إلى جنب وعمرها يسبق عمر الدولة منذ العهد العثماني وتعود بدايتها كما هو معروف إلى نهايات القرن التاسع عشر،

من المفترض أن البلديات ترتبط بخبرات مجتمعية تراكمية تسهم في عمليات التغيير المطلوبة ومن المفترض أن تكتسب شرعية مجتمعية أخرى في الأداء والإنجاز ، لكن الاشتباك الطويل مع الاحتلال الاسرائيلي ولاحقا السلطة الفلسطينية أفقدها دورها التنموي وأفرغها من مضمونها في بعض الأحيان.

المجتمع الفلسطيني اليوم بحاجة ماسة إلى إعادة تاهيل دور البلديات ،بل إعادة ميلادها من جديد ، بأن تكون وحدات التنمية الأولى بالفعل ، وليس بالشعار الذي لم نستطع أن نوصله إلى الناس في رسالة قصيرة.

وهذا يبدأ من خلال تشريعات معاصرة تخرج هيئات الحكم المحلي من الحصار في الدور الخدمي المحلي على أهميته ، نحو الدور التنموي المطلوب ، فالخدمات الحقيقية والمستدامة تنطلق من رؤية تنموية معاصرة تتجسد في الأطر التشريعية بشكل واضح وتنعكس بالتالي بشكل مؤسسي ، ولذا يحتاج هذا الدور التركيز على الاستثمار بالموارد البشرية وبناء كفاءات وخبرات محلية، تدري بتفاصيل أولويات مجتمعاتها وحاجاتها التنموية.

هناك فجوة معرفة وتأهيل في مستوى البلديات فلا الرؤساء ولا المجالس البلدية كما هو الحال في معظم المناطق على مستوى من الكفاءة والدراية بمحددات عملها وأولويات مجتمعاتها ، وهو الأمر الذي ينسحب على الطواقم الفنية والإدارية العاملة معها، نحن بأمس الحاجة إلى تأهيل القيادات المحلية في مجالات الادارة التنموية المعاصرة والتخطيط التنموي الشامل وبناء الأولويات وتقدير الوضع الراهن وإدارة التغيير الاقتصادي والاجتماعي ودراسات الجدوى وتقييم المشاريع وإدارة السياسة المحلية والتعرف على تجارب عالمية في الإدارة التنموية المحلية، وغيرها من الموضوعات التي ستعمل على ردم فجوة المعرفة والتطبيق بين ما يخطط له على المستوى الوطني وبين الإجراءات التنفيذية في المدن والمحافظات ،وبالتالي سوف ينعكس تأهيل هذه القيادات والكوادر العاملة معها في تطوير أداء بلدياتهم وعلى نوعية المخرجات الخدمية والتنموية وفي تطوير بنى مؤسسية حقيقية قابلة لجذب التنمية وقيادة التغيير، وقابلة في نفس الوقت لتطوير أو أستيعاب نظم الرقابة والمساءلة ، أي بناء الحوكمة المحلية الرشيدة.

- أهداف التنمية المحلية:

1- تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساساً لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي.

2- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقل المواطنين من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

3- زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تخطيطها وتنفيذها، وذلك بزيادة الرقابة الشعبية على أداء البلديات.

إن التنمية المحلية تعمق مبدأ المشاركة في التنمية بهدف تحقيق ديمقراطية التنمية المحلية ، فمنطلق التنمية المحلية إذن هو تبني مبدأ البناء من أسفل ، بأن نجعل من تنمية الجماعات المحلية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع ككل وذلك ضمن مفهوم المشاركة الشعبية الواسعة في الرقابة والتنمية.

اما عن السؤال المطروح حول ان تكون البلديات بديل عن السلطة فهنا يتم عرض التجربة الشخصية كعضو مجلس بلدي منذ عام 1976 ورئيس للبلدية من عام 2007-2012 فهي تتلخص بالنقاط الرئيسية التالية:

- الهدف الاساسي للاحتلال في انتخابات العام 1976 كان خلق قيادة محلية بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية خاصة بعد اعتراف جامعة الدول العربية بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ولكن انتخابات 1976 البلدية افرزت قيادة وطنية رفعت راية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.
- لعبت البلديات الفلسطينية في هذه الفترة دور المؤسسة القيادية في تطوير الخدمات وتوفيرها للمواطنين كون الاحتلال الاسرائيلي اعاق عملية التنمية المحلية وتعاونت البلديات مع مؤسسات المجتمع الاخرى كجمعيات

الهلال الاحمر واصدقاء المريض ورابطة الجامعيين وجمعية السيدات وغيرها في توفير الخدمات الاساسية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها وسد الفراغ الذي انتجه الاحتلال.

- دعمت منظمة التحرير الفلسطينية البلديات المنتخبة في عام 1976 والتي رفعت راية منظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني ودعمتها من خلال برامج توأمة مع مدن عربية في دول الخليج لتنفيذ برامج تطوير البنية التحتية وكان هذا البرنامج في ذلك الوقت يراسة السيد الرئيس محمود عباس ابو مازن.
- لم يرق التوجه الوطني للبلديات المنتخبة في عام 1976 ودعمها لمنظمة التحرير للاحتلال الاسرائيلي فعمل على اقامة كيان بديل كروابط القري وعزل وابعاد العديد من روؤساء البلديات المنتخبين وتعيين شخصيات موالية لهم حتى انشاء السلطة. وبقيت الشخصيات الوطنية المنتخبة داعمة لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- دور ابلديات محدد حسب التشريعات بخدمات بلدية اساسية ولا يوجد اشارة الى دور سياسي للبلديات وفي ظل ضعف السلطة الوطنية وهذا ما حصل خلال انتفاضة الاقصى لعبت البلديات دور الداعم للسلطة في تقديم الخدمات وليس البديل لان البلديات غير قادرة على توفير كافة الخدمات المطلوبة للمواطنين وهذا ينطبق على الدور التكاملي للمؤسسات الوطنية الاخرى.

اما عن سؤال الدراسة المطروح فالاجابة من وجهة نظري هي:

لا توجد مصلحة لاي جهة بحل السلطة وانا على قناعة انه لا توجد امكانية لحل السلطة وخلق جسم بديل كالبلديات لان البلديات من خلال تجربتي الشخصية قادرة على دورها الخدماتي من خلال توفير البنية التحتية وهنا اخص البلديات في المدن الكبيرة بشرط وجود تمويل لهذه الخدمات ووجود جهة امنية ترعي وتحمي هذه الانجازات ولا يمكم للبلديات ان تؤدي رسالتها دون وجود سلطة تفرض النظام والقانون.

الدولة او الحكم او السلطة هي منظومة متكاملة والبلديات جزء من هذه المنظومة تتكامل مع الجهات الاخري من مؤسسات حكومية واجهزة امنية ومنظمات المجتمع المدني ولا بد من توفر الدعم الداخلي والدعم الخارجي لاداء عمل اي مؤسسة مع توفر الامكانيات البشرية والمادية كا اشرت انفا.

ورشة العمل:

د. عبد الناصر مكي : – قدم الدكتور عبد الناصر تلخيصا للدراسة التي قدمها للمركز بعنوان (دور مؤسسات الحكم المحلي في حال انهيار أوحل السلطة الوطنية الفلسطينية) على النحو التالي:–

- تهدف الدراسة إلى دراسة قدرة الهيئات المحلية في القيام بدورها، ووضع التوصيات.
- يوجد فرق بين حل السلطة و انهيار السلطة لإن لكل مفهوم محدداته واسبابه ونتائجه.
- لعبت الهيئات المحلية في فلسطين بعد عام 1976 دور سياسي ولكن هذا الدور اصبح دور خدماتي خاصة في ظل الانتفاضة الثانية والاجتياحات.
- تعدد وكثرة الهيئات فاقم المشكلة بحيث اصبحت هذه الهيئات عبئا على الشعب الفلسطيني وعلى السلطة الوطنية.
- يوجد اشكالية بين مفهوم الحل والانهيار، الانهيار يحدث بفعل عغوامل خارجية بصور متعددة سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية. اما الحل فهو قرار تتخذه القيادة الفلسطينية لسبب ما. ومن الافضل حل السلطة واجراء الاستعدادات لذلك خاصة بعد الوصول لطريق مسدود في العملية السياسية.
- ما هو دور م ت ف ومؤسسات المجتمع المدني بعد الانهيار، هناك قضايا تتعلق بالتمثيل الخارجي والمعاملات، فهل يمكن للهيئات المحلية القيام بذلك؟
- يوجد عدة سيناريوهات لاختفاء السلطة وهي على النحو التالي:
  1. حل السلطة الفلسطينية من قبل منظمة التحرير الفلسطينية.
  2. انهيار السلطة الفلسطينية بفعل مجموعة من العوامل المرتبطة بسياسات الاحتلال الاسرائيلي اما عن طريق الضغط على السلطة الفلسطينية عن طريق الفوضى العارمة.
  3. السيناريو الثالث يتعلق بتوصل الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل الى استنتاج بان السلطة الفلسطينية لن تقوم بمزيد من التنازلات الامر الذي يودي الى اتخاذ قرار في واشنطن وتل ابيب بحل السلطة ومحاولة ايجاد قيادة بديلة تتفاوض مع اسرائيل وتتماشى مع الحلول الاستسلامية.
- تكمن اهم ايجابيات حل السلطة الفلسطينية تعرية الاحتلال الاسرائيلي في المحافل الدولية.
- الاهم ماذا يأتي بعد حل السلطة؟ هل يعود الاحتلال؟ ام سيكون هناك وصاية دولية من خلال الامم المتحدة؟ ام ماذا؟
- هل يمكن تفعيل م ت ف؟ وما يمكن أن تفعل م ت ف فهي استنفذت كل الطرق؟
- الحكم المحلي هو تنازل السلطة المركزية لهيئات محلية لتقوم بوظائف ادارية سياسية وتشريعية بمعنى حكومة محلية في داخل حكومة مركزية ولها خمسة ابعاد (البعد الجغرافي، البعد الانتخابي، البعد الوظيفي، البعد المالي، البعد السياسي). وهذا الموضوع مرتبط بموضوع دور الهيئات المحلية في التنمية.
- حدثت انتخابات بلدية مرتين الاولى (2004–2005) الثانية (2012–2013) وقبل كانت الامور تتم في التعيين في عهد السلطة.

- يوجد بلديات (نابلس، الخليل، غزة) تختلف عن بقية البلديات ولا تستطيع تطلق عليها مؤسسات الحكم المحلي على خلاف البلديات الاخرى.
- موضوع تطوير التشريعات الخاصة بالهيئات المحلية بحيث تعطىالبلديات القوة والصلاحيات بحيث تستطيع ان تكو ن قادرة على التناغم مع مفهوم الحكم المحلي.
- يتوجب العمل الجماعي بين البلديات واتحاد البلديات اكبر دليل.
- يتوجب ان يكون مشاركة بين الهيئات المحلية والسلطة المركزية.

الاستاذ خالد العسيلي: استعرض الاستاذ خالد تعقيبه على النحو التالي:-

- لا اجد أي فرصة لحل السلطة لانهم لو كانوا ينون حل السلطة لم انشاءوها.
- انتخابات 1967 كانت مرحلة متقدمة في العمل الوطني على مستوى الهيئات المحلية.
- انتخابات 1976 كانت اسرائيل تهدف من ورائها خلق قيادة بدبلة ل م ت ف، وكان هناك هدف فلسطيني مضاد هو افشال المشروع الاسرائيلي.
- البلديات لها دور خدماتي ودور تنموي، وليس لها دور سياسي، لكن في ذلك الوقت كان لها دور سياسي.
- بعد انشاء السلطة عام 1994 فقدت البلديات دورها السياسي.
- البلديات الكبيرة قادرة على ان تقوم بالكثير من الخدمات التي تقدمها للمواطنين وذلك لان هذه البلديات تملك المال اللازم.
- البلديات هي جزء من منظومة متكاملة من مؤسسات المجتمع المدني.
- البلديات تعتمد في المشاريع التطويرية على المنح الخارجية.
- البلديات لا تستطيع القيام بعملها دون تطبيق الامن وفرض النظام وسيادة القانون.
- يعض البلديات تمتلك موازنات كبيرة وموارد بشرية كبيرة مثل بلدية الخليل التي تمتلك موازنة كبيرة و1500 موظف.
- البلديات تتعرض لضغوط من قبل السلطة والتنظيمات.
- معظم البلديات امكانياتها محدودة.
- هناك خطوات ممتازة يجب البناء عليها وهي مجالس الخدمات المشتركة.
- يوجد مؤسستين تعنى بالهيئات المحلية هي صندوق البلديات واتحاد البلديات. فلو اخذنا صندوق البلديات فهو يقوم بدو ايجابي كبير، ولكن المشكلة في تركيبته حيث لا يوجد فيه سوى 3 اعضاء من البلديات وبقية اعضاء مجلس الادارة من مؤسسات السلطة ويرأسه وزير الحكم المحلي، حيث اصبح كأنه ادارة في الحكم المحلي. علما ان الغاية من انشائه ليكون مفصولا عن الحكم المحلي.

النقاش: طرح الحضور مجموعة من الافكار والتساؤلات على النحو التالي:-

- الانتخابات تعطي الشرعية للهيئات المحلية للعب دور سياسي. ولكن هل يستطيع من فاز في الانتخابات الاخيرة في ظل مقاطعة حماس ان يلعب دور سياسي؟
- من الصعب على البلديات ان تقوم بعملها في ظل غياب التمويل والامن.

- كيف ستؤثر الثقافة السائدة بعد حل السلطة في حال احتلال اسرائيل الاراضي الفلسطينية على ايرادات البلديات خاصة اذا تبنينا خيار المقاومة الشعبية التي تدعو لعدم تسديد الضرايب.؟
- في حال احتلال اسرائيل لنا البلديات ستنسق مع السلطة القائمة فكيف سيؤثر ذلك على شعبية رؤساء البلديات؟ وكيف سينظر لهم الناس؟
- في حال حل السلطة او انهيارها هناك العديد من القيادات في الصفوف الاولى والثانية لن يجدوا موقع لهم سوى الصراع على منصب رئيس البلدية الذي بقي متاحا؟
- هل البلديات الكبيرة قادرة على ان تقوم بدورها في ظل تراكم الديون على المواطنين بالملايين وعدم سداد المواطنين؟
- الامو ستكون اسهل لاسرائيل لتتعامل مع الوضع القائم، وهناك العديد من الامور التي ستساعدها، وهي الانظمة التشريعات القائمة المعمول بها يسمح لاسرائيل بذلك من خلال استبدال وزير الحكم المحلي بضابط الادارة المدنية. كما ان خبرة اسرائيل مع البلديات خبرة كبيرة. وضعف م ت ف ومؤسساتها. اضافة لرغبة اسرائيل في التخلص من اعباء المواطنين. ورغبة اسرائيل بعدم حدوث فراغ في زوال السلطة وبالتالي البلديات بديل مناسب.
- البلديات المدمجة ستتأثر كثيرا وسيحصل انهيار بشكل كامل وممكن ان يؤدي إلى صراع بين القرى.

اليوم التالي – المشاركون في ورشات العمل

#	الاسم	المؤسسة
1	**ابراهيم البرغوثي**	مساواة
2	**احمد الهندي**	سلطة المياه
3	**احمد قريع "ابوعلاء"**	المجلس الاستشاري/فتح
4	**المعتز عبادي**	سلطة المياه
5	**انور ابو عماش**	مؤسسة التعاون
6	**اياد الزيتاوي**	سلطة النقد
7	**أمين مقبول**	أمين سر لمجلس الثوري لحركة فتح
8	**أيمن دراغمة**	المجلس التشريعي الفلسطيني
9	**ايهاب شحادة**	وزارة العدل
10	**أحمد السرغلي**	شركة الاتصالات
11	**باسم التميمي**	المنظمات الشعبية
12	**بثينة حمدان**	وزارة الاتصالات
13	**بسام الأقطش**	هيئة التدريب العسكري
14	**بصري صالح**	وزارة التربية والتعليم
15	**بيتر كروز**	جامعة بوسطن
16	**تيسير الزبري**	مركز الدفاع عن الحريات
17	**جاكوب هوجليت**	ضيف/ شريك / نوريف
18	**جمال زقوت**	فدا
19	**جميل رباح**	وحدة دعم المفاوضات
20	**جهاد البدوي**	وزارة الصحة
21	**جهاد الوزير**	محافظ سلطة النقد

22	**جهاد حرب**	PSR
23	**جهاد شوملي**	UNDP
24	**جهاد مشعل**	طبيب وخبير في قطاع الصحة
25	**حازم غيث**	الممثلية المصرية
26	**حسن ابو شلبك**	بلدية رام الله
27	**حنا عبد النور**	جامعة القدس
28	**حنان عشراوي**	اللجنة التنفيذية (م.ت.ف)
29	**خالد اشتيه**	UNDP
30	**خالد العسيلي**	رجل اعمال "رئيس بلدية الخليل السابق"
31	**خليل الرفاعي**	وكيل وزارة العدل
32	**خليل الشقاقي**	PSR
33	**د. امية خماش**	وكالة الغوث
34	**دادود درعاوي**	شركة عدالة للمحاماه
35	**راضي الجراعي**	جامعة القدس
36	**رضا عوض الله**	حزب الشعب الفلسطيني
37	**رولاند فريدريك**	DCAF
38	**سامر فرح**	مؤسسة التعاون
39	**سامي الصعيدي**	البنك الاسلامي العربي
40	**ستيفاني هيثمن**	KAS
41	**سعيد الهموز**	المجلس الطبي الفلسطيني
42	**سعيد زيد**	المجلس التشريعي
43	**سفيان ابو زايده**	جامعة بيرزيت
44	**سلام الزاغة**	شركة كهرباء الشمال
45	**سمير عبدالله**	MAS

46	**سيرجيو جارسيا**	NOREF
47	**شاكر صرصور**	سلطة النقد
48	**شحادة حسين**	سلطة النقد
49	**شداد العتيلي**	رئيس سلطة المياه
50	**شيرين زيدان**	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين
51	**صالح رافت**	فدا
52	**صبري صيدم**	مستشار الرئيس لشؤون تكنولوجيا المعلومات
53	**صدام عمر**	الامن الوطني
54	**صفاء ناصر الدين**	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
55	**طارق طايل**	نائب السفير المصري
56	**طريف عاشور**	وزارة الصحة
57	**ظافر ملحم**	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء
58	**عبد الرحن التميمي**	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين
59	**عبد المجيد ملحم**	شركة الاتصالات
60	**عبد الناصر مسعود**	هيئة التدريب العسكري
61	**عبدالناصر مكي**	جايكا
62	**عبير البطمة**	شبكة المنظمات البيئية
63	**عزمي الشعيبي**	أمان
64	**عزيز كايد**	PSR
65	**علاء لحلوح**	PSR
66	**علاء ياغي**	المجلس التشريعي الفلسطيني
67	**علي الجرباوي**	وزير التعليم العالي
68	**علي حمودة**	شركة كهرباء محافظة القدس
69	**علي عمر**	الأمن الوطني

70	**علي نزال**	ديوان الرئاسة
71	**عمار الدويك**	جامعة بيرزيت
72	**عمر عساف**	اللجنة الوطنية لحق العودة
73	**غسان الخطيب**	جامعة بيرزيت
74	**فادي قرعان**	مؤسسة الحق
75	**فارس سباعنة**	مجلس القضاء الاعلى
76	**فتحي ابو مغلي**	وزير الصحة السابق
77	**فجر حرب**	مركز كارتر
78	**فدوى البرغوثي**	المجلس الثوري/فتح
79	**فضل حمدان**	المجلس التشريعي الفلسطيني
80	**فلورنس ماناديلك**	NOREF
81	**فلوريد الزربا**	وزارة االاتصالات
82	**فيصل عورتاني**	باحث
83	**قدورة فارس**	نادي الاسير
84	**قيس عبد الكريم**	المجلس التشريعي الفلسطيني
85	**ماريو أجويري**	NOREF
86	**مازن سنقرط**	قطاع خاص
87	**محمد الفقيه**	التوجيه السياسي والوطني
88	**محمد دراغمة**	صحافي
89	**محمد عارف**	سلطة النقد
90	**محمد عطون**	شركة واصل
91	**محمد عودة**	وزارة الصحة
92	**محمد هادية**	وزارة العدل
93	**محمود هارون**	الاستخبارات العسكرية

94	**مشهور أبو دقه**	باحث / الإتصالات والبريد
95	**معنصم الحمود**	وزارة الصحة
96	**منذر الشريف**	وكيل وزارة الصحة السابق
97	**منيب المصري**	قطاع خاص
98	**منير البرغوثي**	وزارة التربية والتعليم
99	**موسى الشوقي**	صندوق تطوير الجودة
100	**موسى حج حسن**	صندوق تطوير الجودة
101	**نايف سويطات**	المجلس الثوري/فتح
102	**نبيل المصري**	قطاع خاص
103	**نبيل عمرو**	فتح – وزير سابق
104	**نتاشا كارمي**	دائرة شؤون المفاوضات
105	**نصر عبد الكريم**	جامعة بيرزيت
106	**نصر يوسف**	المجلس الاستشاري/فتح
107	**نعيم أبو الحمص**	جامعة بيرزيت/ وزير التربية والتعليم السابق
108	**نعيم صبره**	وزارة الصحة
109	**هنري سيجمان**	رئيس مشروع الشرق الاوسط للولايات المتحدة
110	**وائل قعدان**	الهلال الاحمر الفلسطيني
111	**وسام عطوان**	الامن الوطني
112	**وليد ابو راس**	لجان العمل الصحي
113	**وليد الهودلي**	مصلحة مياه محافظة القدس
114	**وليد لدادوة**	PSR
115	**يوسف عدوان**	UNDP

مبادرة اليوم التالي

نتائج انهيار السلطة أو حلها على قضايا فلسطينية مركزية

كانون أول (يناير)– تشرين أول (اكتوبر) 2013

بادر المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للقيام بمشروع سياساتي بحثي يهدف لدراسة الظروف التي قد تواجه المجتمع والسياسة الفلسطينية في ظل تبلور وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بوظائفها. تهدف هذه المبادرة إلى فحص نتائج انهيار السلطة أو حلها على مجموعة من القضايا المركزية التي تهم الفلسطينيين وذلك من خلال انتاج سلسلة من الأوراق التي تبحث التحديات العشر الرئيسية التي ستواجه الفلسطينيين في حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.توجد ثلاثة سيناريوهات قد تؤدي إلى خلق وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بأداء واجباتها. (1) قد تقوم إسرائيل الولايات المتحدة بفرض عقوبات مالية وإدارية وسياسية عليها. (2) قد تصل القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير إلى استنتاج بأن حل الدولتين لم يعد ممكناً وأن الأفضل البحث عن وسائل نضالية أخرى وأن وجود السلطة الفلسطينية لم يعد ضرورياً . (3) قد تتفاقم الأزمة المالية والسياسية الفلسطينية وقد يتبعها إضرابات ومظاهرات شعبية ضد السلطة مما قد يضعف السلطة ويشجع إظهار تحديات ضدها من أطراف مختلفة قد تعود المجموعات المسلحة للظهور علناً مما قد يؤدي إلى إضعاف السلطة بحيث قد لا تستطيع القيام بوظائفها المتوقعة منها.

للمبادرة ثلاثة أهداف:

1) تحديد مغزى انهيار السلطة وتوقفها عن العمل من خلال– تحديد طبيعة المشكلة المحددة (حسب الموضوع المخصص للورقة)، وتحديد حجم وخطورة المشكلة، وتحديد طبيعة التحديات التي يخلقها كل ذلك للمجتمع الفلسطيني وللقيادة والحركات الفلسطينية. 2) تحديد مجموعة من الخيارات السياسية (حسب الموضوع التي يمكن اللجوء إليها لمواجهة التحديات وتقليص حجم المشكلة أو احتوائها) كما قد تتناول الخيارات مدى الاستفادة الممكنة من الأزمة لخدمة أغراض العمل الوطني الفلسطيني. 3) وضع مجموعة من التوصيات الموجهة لمنظمة التحرير للسلطة الفلسطينية وللحركات والأحزاب وفصائل العمل الوطني والإسلامي للحركات والأطر الشعبية وللمجتمع والمنظمات غير الحكومية. دور المجتمع المدني في تقديم الخدمات شكل المركز فريقا من 30 فرداً من الباحثين والخبراء في مجالات الاقتصاد والمال والأمن الداخلي وفرض النظام والقانون، الصحة، والتعليم، والاتصالات، والماء والطاقة والقضاء والحكم المحلي والقضايا المدنية والسياسية ومستقبل حل الدولتين. طلب من الباحثين والخبراء بحث تداعيات غياب السلطة والخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين في مواجهتها واستعراض توصياتهم ثم مناقشة المسودات الأولية للأوراق في ورشات عمل متخصصة وقام خبيرين بمراجعة نقدية لكل ورقة.

سيصدر المركز تقريراً نهائياً يرتكز على نتائج الأوراق المتخصصة وورشات العمل والمقابلات والأبحاث التي يجريها المركز. سيقدم التقرير النهائي ملخصاً لتداعيات غياب السلطة ومناقشة للقضايا التي يطرحها ذلك على صانع القرار الفلسطيني ويخلص إلى توصيات محددة.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله فلسطين
ت: +970-2-2964933
ف: +970-2-2964934
pcpsr@pcpsr.org
www.pcpsr.org